

الفصل الثالث

دور المنظمات الإقليمية تجاه أزمة دارفور

أسفرت أزمة دارفور عن العديد من التداعيات على الصعيد الإقليمي ، فلقد تدخلت بالأزمة العديد من الأطراف الإقليمية المجاورة للسودان - تشاد وليبيا وإفريقيا الوسطى ومصر وإريتريا ، وغير المجاورة (نيجيريا) - والتي كان لكل دولة من هذه الدول اتجاهاتها وأسلوبها في التعامل مع الأزمة ، كما أن لكل دولة حساباتها أيضا^(١) ، غير أنه لا يمكن فهم سلوكها إلا بإدراك مصالحها وحجم المخاطر المحتملة الذي يمكن أن تتعرض له من تطور الأزمة^(٢) ، وذلك لسببين :

أولا : تخوف هذه الدول من انتقال الأزمة إليها .

ثانيا : التخوف من خلق أزمات مشابهة بها .

ومن ثم فإنه تتعدد الأسباب التي جعلت العديد من الأطراف تأخذ موقفا من التدخل الغربى فى الأزمة ، ولذلك فقد سعت تلك الدول لاحتواء الأزمة ومعالجتها عبر مؤسساتها الإقليمية^(٣) .

وعلى الرغم من تعدد دور المنظمات الإقليمية تجاه أزمة دارفور مثل (منظمة المؤتمر الإسلامى ، وتجمع دول الساحل والصحراء ... إلخ) ، فإن المبحث سوف يركز على أهم المنظمات الإقليمية التي كان للولايات المتحدة والقوى الأوروبية تأثيرا فى معالجتها للأزمة .

(١) د.عبد النعيم ضيفى عثمان ، مرجع سابق ، ص ٥٧ .

(٢) خالد حنفي على ، « دور دول الجوار تجاه أزمة دارفور » ، أعمال الحلقة النقاشية حول أزمة دارفور ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ٢٠٠٥م ، ص ٢٦٢ .

(٣) « أزمة دارفور » ، مجلة دراسات شرق أوسطية ، الأردن ، العدد ٢٩ ، ٢٠٠٤م - ٢٠٠٥م :

المبحث الأول

دور الاتحاد الإفريقي

لقد شكلت تجربة الاتحاد الإفريقي فى أزمة دارفور اختبارا بالغ الأهمية على مدى قدرة هذه المنظمة على التعامل بفاعلية مع الصراعات الإفريقية، لاسيما وأنها كانت الأزمة الأكبر والأخطر من نوعها التى يتدخل فيها الاتحاد الإفريقي، عقب استكمال عملية تطوير وتحديث مؤسساته وهياكله، بعدما كان قد جرى التحول من منظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي، بما انطوى عليه ذلك من تحولات هيكلية فى مهام وظائف وأدوار هذه المنظمة ومؤسساتها، مما أضفى بالتالى على دور الاتحاد الإفريقي فى أزمة دارفور أهمية استثنائية تتجاوز الإطار الضيق لهذه الأزمة، وتكسبها أبعادا أوسع وأكثر أهمية، باعتبارها ميدان الاختبار التجريبي الأول لأجهزة الاتحاد الإفريقي^(١).

ولهذا نبعت سياسة الاتحاد الإفريقي فى معالجة الأزمة من دافعين أساسيين: الأول، هو الخوف من تكرار ما حدث فى رواندا من عمليات إبادة جماعية، خاصة وأن ميليشيات «الجنجويد» تتخذ الأسلوب نفسه فى التعامل مع القبائل غير العربية، والثانى، هو أن مشكلة دارفور شكلت اختبارا لمصادقية الاتحاد الإفريقي فى التعامل مع الصراعات الإفريقية، لاسيما فى ظل الأفكار الطموحة التى تنادى بإيجاد سياسة أمنية دفاعية موحدة

(١) انظر:

- د. أحمد إبراهيم، «الاتحاد الإفريقي وأبعاد الفشل فى أزمة دارفور»، مجلة آفاق إفريقية، الهيئة العامة للاستعلامات، وزارة الإعلام، المجلد السابع، العدد ٢٤، ٢٠٠٧م، القاهرة، ص ٨١، ٨٣.
- عبد المنعم منصور، دور مجلس السلم والأمن الإفريقي فى تسوية النزاعات المسلحة.. دراسة حالة لأزمة دارفور، منتدى القانون الدولى، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١١م، ص ١٧٣-١٧٦.

The Situation In The Darfur Region Of The Sudan, African -Union

<http://www.africa-union.org/darfur/homedar.htm>

- لمزيد من المعلومات حول الاتحاد الإفريقي، انظر الموقع الرسمى:

http://www.africa-union.org/arabic/menu%201_r1_c1.gif

للاتحاد، خاصة عقب التطورات الجذرية التي طرأت على مفاهيم وآليات التعامل الإفريقي مع الصراعات الدائرة في إفريقيا^(١).

وبشكل عام يمكن التفريق بين دورين رئيسيين للاتحاد الإفريقي، الأول هو دوره في مفاوضات السلام، والثاني هو تشكيله لبعثة الاتحاد الإفريقي في دارفور قبل صدور قرار مجلس الأمن رقم (١٧٦٩) بتشكيل قوة الأمم المختلطة^(٢)، وإن كان يتضح الدعمان المالي والفني من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي تجاه الاتحاد الإفريقي في كل من المحورين السابق ذكرهما، وهذا يتضح فيما يلي:

أولاً: دور الاتحاد الإفريقي في مفاوضات السلام:

كانت أول مبادرة من الاتحاد الإفريقي لتسوية النزاع، هي المشاركة في مفاوضات الحل السلمي التي جرت في مدينة «أبشي» عام ٢٠٠٣م تحت الوساطة التشادية، وبرغم الفشل في تحقيق تقدم ملموس في تسوية النزاع، فإن الحكومة التشادية قدمت الدعوة مرة أخرى لأطراف النزاع للتفاوض في «نجامينا»، وجرت هذه المفاوضات تحت رعاية الاتحاد الإفريقي، حيث وافقت أطراف النزاع على منحه دوراً رئيسياً في هذه المفاوضات، والتي توجت بتوقيع اتفاق وقف إطلاق النار للأغراض الإنسانية، الذي نص على قيام الاتحاد الإفريقي بإنشاء لجنة لمراقبة تنفيذ الاتفاق.

(١) لقد نجحت الدول الإفريقية في التغلب على الاختلالات الهيكلية التي كانت تواجه تعاملها مع قضايا الصراع، وعدم الاستقرار، حيث تضمنت آليات عمل الاتحاد الإفريقي في تسوية الصراعات عدداً من التطورات المهمة، وأبرزه إقرار حق الاتحاد في التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، وذلك في حالات: جرائم الحرب، والإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، واشتمل الاتحاد أيضاً على إنشاء آلية جديدة لمنع وإدارة وتسوية الصراعات الإفريقية، وتتمثل في مجلس السلم والأمن، ويتولى تنفيذ قرارات مؤتمر الاتحاد في مجالات الإنذار المبكر، والدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، بما في ذلك المساعي الحميدة والوساطة، والتوفيق والمصالحة، والتحكيم، وعمليات دعم السلام، والتدخل، وعمليات بناء السلام وغير ذلك، وهو ما يعتبر بمثابة تطور جذري في التعامل الإفريقي مع قضايا الأمن والسلم في القارة الإفريقية، انظر: - أحمد إبراهيم محبوب، «دور الاتحاد الإفريقي في أزمة دارفور»، أعمال الحلقة النقاشية حول أزمة دارفور، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٥م، ص ٤٢٦-٤٢٨.

The African Union (AU), Protocol Relating to the Establishment of the Peace and Security Council of the African Union " . Duran , 9th July , 2002

(٢) إكرام محمد صالح حامد، «مجلس السلم والأمن الإفريقي.. التكوين والأدوار»، سلسلة قضايا إفريقية، المركز العالمي للدراسات الإفريقية، العدد ٤ نوفمبر، الخرطوم، ٢٠٠٧م، ص ٤٦-٤٩.

وكانت مشاركة الاتحاد الإفريقي في هذه المحادثات عنصر تهدئة مهم لأطراف الأزمة ، وبالذات وفد الحكومة السودانية ؛ إذ كان الوفد الحكومي يرفض وجود مراقبين دوليين في المحادثات ، وبالذات الولايات المتحدة وفرنسا ، وكان ذلك سببا في امتناع الوفد الحكومي السوداني عن حضور الجلسة الافتتاحية للمحادثات ، وطلب بدلا من ذلك بأن تقتصر رعاية المحادثات على تشاد بمساعدة الاتحاد الإفريقي بدون تدخل خارجي ، مستندا في ذلك إلى أن إبقاء المحادثات تحت رعاية الاتحاد الإفريقي يتسق مع ميثاق الأمم المتحدة الذي يعطى المنظمات الإقليمية الحق في معالجة النزاعات الداخلية باعتبارها أكثر دراية بواقعها ، معبرا عن القلق الشديد من الوجود الأوربي والأمريكي الكثيف في محيط المحادثات^(١).

وقد شارك الاتحاد الإفريقي في رعاية هذا الاتفاق مع باقى الأطراف الدولية الحكومية وغير الحكومية^(٢) ، وفي ضوء اتفاق «نجامينا» ، اجتمع مجلس السلم والأمن الإفريقي لبحث آلية إنشاء تلك اللجنة ، حيث تم التوصل إلى توقيع «اتفاق سوما» بين الأطراف الموقعة على «اتفاق نجامينا» والاتحاد الإفريقي ، وتم بموجب هذا الاتفاق اعتماد نشر مراقبين من الاتحاد في دارفور ، ومنح لجنة وقف إطلاق النار التفويض التام في مراقبة الالتزام بوقف إطلاق النار لأغراض إنسانية ، ورفع تقارير لرئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي حول أى خروقات للاتفاقية^(٣).

ولقد تبلور موقف الاتحاد الإفريقي من أزمة دارفور بوضوح خلال القمة الإفريقية فى السابع من يوليو ٢٠٠٤م ، والتي كان لقضية دارفور النصيب الأكبر من اهتمامها ، وتم خلالها تشكيل لجنة مصغرة برئاسة رئيس القمة آنذاك - رئيس نيجيريا- وعضوية رؤساء كل من السودان ، والسنغال ، وجنوب إفريقيا ، والكونغو برازافيل ، وتشاد ، وكان الاتجاه العام فى القمة يركز على مسألة إرسال قوة للحماية فى دارفور ، ومن أبرز القرارات التى صدرت عن القمة الإفريقية بشأن أزمة دارفور ، حيث وافقت القمة على نشر حوالى ٣٠٠

(١) مفاوضات إنجمينا مهددة بالانهيار ، جريدة الشرق الأوسط ، ٣ إبريل ٢٠٠٤م.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر:

- أحمد إبراهيم محمود ، «دور الاتحاد الإفريقي فى أزمة دارفور» ، مرجع سابق ، ص ٤٣٠-٤٣١

- عبد الوهاب الصاوى ، «الاتحاد الإفريقي ودارفور» ، مجلة آفاق سياسية ، مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا ، العدد الثانى ، سبتمبر الخرطوم ، ٢٠٠٤م ، ص ٧٣-٧٩.

(٣) يسرا صلاح ، مرجع سابق ، ص ١٨٦-١٨٨.

جندى إفريقي لحماية الـ ٦٠ مراقبا للهدنة فى دارفور، إلا أن مهام هذه القوة أثارت قدرا من الجدل بين حكومة السودان، والاتحاد الإفريقي^(١).

ويمكن القول إن القرارات التى صدرت عن هذه القمة بشأن دارفور قد شكلت نقلة نوعية فى مجال التسوية السلمية؛ إذ أصبحت المفاوضات تجرى برعاية الاتحاد الإفريقي^(٢). وفى أعقاب ذلك، جرت عدة جولات أخرى من المفاوضات التى دعى إليها الاتحاد الإفريقي فى «أبوجا» من أجل التوصل إلى اتفاق سلام شامل، وفى هذا السياق تولت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى دعم الاتحاد الإفريقي فى رعايته لمفاوضات أبوجا بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة فى دارفور فقدا له المساعدات الفنية واللوجستية^(٣).

(١) من أبرز القرارات الإعراب عن الاهتمام الجاد بالوضع المتصاعد فى إقليم دارفور، ولاسيما الأزمة الإنسانية والتقارير المستمرة بشأن وقوع انتهاكات حقوق الإنسان، بما فى ذلك الهجمات التى يتعرض لها المدنيون على أيدى ميليشيات الجنجويد، وغيرها من الجماعات المسلحة غير النظامية يجب التنويه إلى أنه على الرغم من خطورة الحالة الإنسانية فى دارفور، فإن من غير الممكن وصف ما يجرى فى الإقليم بأنه «إبادة جماعية»، وتونه الجمعية العامة للاتحاد بأن الأزمة يجب أن تعالج بأقصى درجة من السرعة لتفادى أى تصعيد إضافي.

● الترحيب بالإجراءات التى اتخذتها الحكومة السودانية لحماية المدنيين، وتسهيل عمل الوكالات الإنسانية، والمنظمات غير الحكومية، كما ترحب بالتزام حكومة السودان بنوع السلاح وتحييد ميليشيات الجنجويد وغيرها من الجماعات المسلحة غير النظامية.

● التأكيد على أن الاتحاد الإفريقي يجب أن يستمر فى قيادة الجهود الرامية للتعامل مع أزمة دارفور، ودعوة المجتمع الدولى للاستمرار فى دعم ومساندة هذه الجهود.

● الترحيب بإنشاء مفوضية لوقف إطلاق النار فى الفاشر فى التاسع من يونيو ٢٠٠٤م، والانتشار الجزئى لمراقبى الاتحاد الإفريقي فى إقليم دارفور.

● زيادة عدد مراقبى الاتحاد الإفريقي إلى ما لا يقل عن ٨٠ فردا، بالإضافة إلى الإسراع بنشر قوة الحماية على الفور، وترحب الجمعية العامة للاتحاد الإفريقي باستعداد حكومة السودان للتعاون مع قوة الحماية التابعة للاتحاد الإفريقي، الموافقة على ضرورة بقاء قوات المتمردين التى جرى الاتفاق عليها، بالإضافة إلى ضرورة نزع سلاح الميليشيات وجميع الجماعات الخارجة عن القانون من جانب حكومة السودان، تحت مراقبة بعثة الاتحاد الإفريقي.

● التأكيد على مركزية الحل السياسى، وضرورة استمرار الحوار السياسى فى ١٥ يوليو ٢٠٠٤م فى مقر الاتحاد الإفريقي فى أديس أبابا، بهدف التوصل إلى اتفاق سياسى، ولزيد من التفاصيل انظر:

The African Union (AU), Decision On Darfour, General Assembly/AU/Dec.54 (III)-
Assembly of The African Union, Third Ordinary Session, 6-8 July, 004, Addis Ababa,
Ethiopia, P.1-2

(٢) هانى رسلان، «أزمة دارفور وجهود التسوية.....»، مرجع سابق، ص ١٠، ١١.

(٣) أ.د. إجلال رأفت «أزمة دارفور بين الجوانب الخارجية»، مرجع سابق، ص ١٠٣.

وفى ٢٥ إبريل ٢٠٠٦م قدم الاتحاد الإفريقي مشروع اتفاق سلام شامل تتضمن المجالات الثلاثة محل الخلاف وهى الأمن، وتقاسم السلطة، والتشارك فى الثروة. وفى الوقت الذى بادرت فيه الحركات المسلحة برفض وثيقة المشروع، سارعت الحكومة إلى الإعلان بأن الوثيقة تمثل أساسا جيدا للتفاوض، ودفع هذا الخلاف الاتحاد الإفريقي إلى التهديد برفع المفاوضات لأجل غير مسمى فى حال رفض الأطراف مقترحة لاتفاق السلام، كما هدد برفض عقوبات على الطرف الذى لن يوقع على الوثيقة.

وظهرت فى هذه الأثناء محاولة أمريكية للتقريب بين وجهات النظر، حيث تم إدخال بعض التعديلات على وثيقة الاتحاد الإفريقي، لاسيما فيما يتعلق بالتفاصيل الخاصة بنزع سلاح «الجنجويد»، وفى ٥ مايو ٢٠٠٦م تم توقيع اتفاق السلام فى العاصمة النيجيرية «أبوجا» بين «د. مجذوب الخليفة» رئيس وفد الحكومة السودانية، و«مينى أركو مناوى»^(١)، إلا أن كلا من «عبد الواحد نور» وفصيله التابع لحركة تحرير السودان، و«خليل إبراهيم» زعيم حركة العدل والمساواة رفضا التوقيع على الاتفاق إلا بعد إدخال تعديلات أساسية أخرى عليه تلبى مطالبهم. أما حركة العدل والمساواة فقد رأت أن برتوكولات اقتسام السلطة والثروة لا تعالج بشكل واف الأسباب الأساسية التى أدت إلى اندلاع الصراع فى عام ٢٠٠٣م.

ثانيا: تشكيل بعثة الاتحاد الإفريقي فى دارفور:

فى ٢٠ أكتوبر ٢٠٠٤م، قرر مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الإفريقي تشكيل بعثة الاتحاد الإفريقي فى السودان AMIS، على أن يستمر عملها لمدة عام قابلة للتجديد،

(١) وبالنظر إلى مضمون الاتفاق يتضح أنه بالرغم مما به من أوجه قوة، فإن هناك بعض أوجه الضعف التى شابته، «المؤيدون له يرون أنه يلبى معظم مطالب الأطراف المشاركة، سواء الحكومة أو حركات التمرد، فالحركات المسلحة حصلت على مكاسب كبيرة منه، فقبل الاتفاق اتضح جليا عدم قدرتها على السيطرة التامة على عاصمة أية ولاية فى إقليم دارفور، وإنما تمكنت فقط من السيطرة على عدد قليل من المدن، ومن ثم فإن ما حصلت عليه من خلال الاتفاق يمثل مكسبا لها، أما الحكومة السودانية فقد مثل الاتفاق صفقة مناسبة لها، حيث كانت تواجه ضغوطا كبيرة من المجتمع الدولى، وبالتالي جاء هذا الاتفاق ليوفر لها مخرجا مناسباً لإنهاء الصراع بأقل الخسائر، أما الراضون فيرون أن أوجه القصور تتمثل بشكل أساسى فى افتقار الاتفاق لآليات وضمانات كافية لتنفيذ نزع سلاح «الجنجويد»، والعودة الآمنة للاجئين، لاسيما وأنه ترك مسألة نزع السلاح للأطراف الموقعة على الاتفاق بنفسها، وهى مهمة تتولاها عادة قوات حفظ السلام» انظر : - هانى رسلان "اتفاق أبوجا للسلام...."، مرجع سابق، ص ١٦، ١٩.

وتتولى مهام مراقبة تنفيذ اتفاقية وقف إطلاق النار للأغراض الإنسانية، والمساعدة فى عملية بناء الثقة بين الأطراف، وتوفير بيئة آمنة لتوصيل مواد الإغاثة الإنسانية^(١). وتجدر الإشارة إلى أن المجتمع الدولى كان ينتظر من بعثة الاتحاد الإفريقى القيام بدور كبير فى وقف انتهاكات حقوق الإنسان، وإعادة الأمن فى دارفور، ومن ثم فإن قرار الاعتماد على مراقبين، وجنود حفظ السلام التابعين للاتحاد الإفريقى لاقى دعما واسعا - فى بداية الأمر- من مختلف الأطراف الدولية، فمن الناحية الرسمية رأت الولايات المتحدة والدول الأوروبية أن هذا الحل سيجنبهم المخاطرة بقواتهم المسلحة فى إفريقيا مرة أخرى. كذلك فإن قادة الدول الإفريقية اعتبروا أن قيام الاتحاد الإفريقى بتولى مسئولية إعادة السلم والأمن فى دارفور فرصة مهمة لإنشاء آلية عسكرية - سياسية تستطيع التعامل مع الصراعات المستقبلية فى القارة، أما الحكومة السودانية فقد رأت فى القوات الإفريقية بديلا جيدا لتجنب تطبيق عقوبات دولية، أو تدخلات عسكرية من قبل الولايات المتحدة، أو أوروبا تحت مظلة قوات دولية.

بيد أن بعثة الاتحاد الإفريقى فى دارفور واجهت تحديات من جانب طرفى النزاع؛ فالحكومة السودانية رفضت مرارا زيادة أعداد البعثة أو توسيع صلاحياتها، فضلا عن ماطلتها فى تجديد عملها، أما قادة حركات التمرد فشككوا فى فاعلية هذه القوات، وفى قدرتها على حماية اللاجئين. كما أثارت مسألة الصلاحيات المخولة للبعثة فى نزع سلاح المتمردين خلافات واسعة؛ فالرئيس النيجيرى كان قد اقترح قيام الحكومة السودانية بنزع سلاح «الجنجويد»، بينما يتولى الاتحاد الإفريقى نزع سلاح المتمردين، بيد أن الخرطوم رفضت هذا المقترح، وأصررت على أنها قادرة على نزع سلاح «الجنجويد» وحركات التمرد معا^(٢).

ومع تصاعد الصراع، برزت منذ أوائل عام ٢٠٠٥م فكرة تحويل بعثة الاتحاد الإفريقى إلى عملية حفظ سلام حقيقية، وتمثل الهدف من ذلك فى زيادة قدرة بعثة الاتحاد الإفريقى

(١) لمزيد من التفاصيل انظر:

- عبد الوهاب الصاوى، «الاتحاد الإفريقى ودارفور»، مرجع سابق، ص ٧٦.

- عبد المنعم منصور الحر «دور الاتحاد الإفريقى تجاه أزمة دارفور»، مرجع سابق، ص ١٧٤.

- قرار مجلس السلم والأمن الإفريقى فى دورته ١٧، أديس أبابا، إثيوبيا، موقع الاتحاد الإفريقى، أكتوبر ٢٠٠٤م:

<http://www.africa-union.org>

(٢) د. أحمد إبراهيم، «الاتحاد الإفريقى وأبعاد الفشل فى أزمة دارفور»، مرجع سابق، ص ٨١، ٨٣.

على مواجهة تطورات الصراع، ولكن واجهت قوات البعثة معوقات أمنية ولوجستية، وظهرت مؤشرات على وجود مشكلات فساد ونقص كفاءة بهذه القوات، فضلا عن عجزها عن توفير الأمن والإغاثة الإنسانية للمتضررين، كل هذا أدى إلى تزايد الشكوك الدولية بشأن قدرة قوات الاتحاد الإفريقي على أداء مهامها^(١).

وفيما يلي بيان الجهود الأمريكية والأوروبية في دعم الاتحاد الإفريقي:

أولا: منح الاتحاد الأوربي ١٢ مليون يورو للمساعدة في تمويل بعثة مراقبة وقف إطلاق النار التابعة للاتحاد الإفريقي في دارفور، وأوفد خبراء عسكريين إلى مقر الاتحاد الإفريقي في أديس أبابا، كما قدمت الولايات المتحدة وكندا وأستراليا وسائل نقل لجنود الاتحاد الإفريقي.

وتجدر الإشارة إلى أن ممثل الاتحاد الأوربي الأعلى للسياسة الخارجية خافيير سولانا في زيارته الخرطوم عام ٢٠٠٤م، أعلن أن الاتحاد الأوربي قام بتمويل بعثة الاتحاد الإفريقي في دارفور (غرب السودان) بمبلغ ١٠٠ مليون يورو، وذلك لدفع جهود الاتحاد الإفريقي في إقليم دارفور^(٢).

ثانيا: قيام الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية بتقديم الدعم المالي للاتحاد الإفريقي تجاه قوات حفظ السلام، حيث صرح الجنرال فوستو أكونكو قائد قوات حفظ السلام في الاتحاد الإفريقي عام ٢٠٠٥م بأن قوات حفظ السلام العاملة في الاتحاد تحتاج إلى ٣٠٠ مليون دولار سنويا، وأن هذا المبلغ ليس متوافرا، مشيرا إلى أن الدول المانحة هي التي يقع عليها عبء التمويل^(٣).

وتجدر الإشارة إلى أن كوفي عنان قد انتقد دور الاتحاد الإفريقي وبعثته لحفظ السلام في الإقليم، ووصف عنان الاتحاد الإفريقي بأنه لم يكن يملك قدرات تؤهله لحفظ السلام

(١) د. عبده موسى، من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، مرجع سابق، ص ١٩٢-١٩٣.

(٢) سولانا في الخرطوم اليوم والاتحاد الأوربي يعلن استعداده تمويل بعثة الاتحاد الإفريقي في دارفور بمائة مليون يورو، جريدة الشرق الأوسط، ٢٣ أكتوبر ٢٠٠٤م العدد ٩٤٦١:

<http://www.aawsat.com/details.asp?issueno=9165&article=261934>

(٣) قوات حفظ السلام بدارفور تحتاج ٣٠٠ مليون دولار سنويا، جريدة الأهرام، ١٢-١٢-٢٠٠٥م، العدد ٤٣٤٧٠.

<http://www.ahram.org.eg/Archive/2005/12/12/ARAB8.HTM>

فى إقليم دارفور^(١) ومع استمرار الضغوط الدولية، قرر مجلس السلم والأمن الإفريقي - أثناء انعقاد اجتماعه على مستوى وزراء الخارجية فى ١٠ مارس ٢٠٠٦م - نقل ولاية القوات الإفريقية فى دارفور إلى الأمم المتحدة^(٢).

أما بالنسبة لموقف الاتحاد الإفريقي من قرار المحكمة الجنائية الدولية بتوقيف الرئيس عمر البشير فيتنضح من خلال الاجتماع الطارئ الذى دعا له السودان على مستوى مجلس السلم والأمن التابع له، والذى انعقد بتاريخ ٢١/٧/٢٠٠٨م، وتضمن بيانه الختامى عددا من القرارات، منها الطلب إلى مجلس الأمن تعليق تحرك المحكمة الجنائية اتساقا مع المادة ١٦ من نظام روما المنشئ للمحكمة، ودعوة مفوضية الاتحاد الإفريقي لتشكيل فريق عمل مستقل لتقديم توصياته حول قضايا المساءلة وعدم الإفلات من العقاب، وإنشاء لجان المصالحة بمشاركة الاتحاد الإفريقي، وتضمن البيان كذلك التأكيد على أن تحرك المدعى العام من شأنه تقويض جهود حل مشكلة دارفور وجهود السلام فى السودان، وفى اجتماعه رقم «١٥١» الذى انعقد يوم ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٨م بنيويورك على هامش اجتماعات الدورة «٦٣» للجمعية العامة للأمم المتحدة أكد مجلس السلم والأمن الإفريقي على أنه لا بديل لتطبيق المادة «١٦» من نظام روما الأساسى المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية، وذلك لتأجيل إجراءات المحكمة لمدة عام قابلة للتجديد، كما أكد المجلس فى بيانه الختامى على قرار قمة شرم الشيخ المنعقدة فى ٣٠ يونيو ٢٠٠٨م بعدم إساءة استخدام مبدأ العدالة الدولية.

كما أصدر كل من الاتحاد الإفريقي والجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامى بيانا مشتركا على هامش اجتماعات الدورة رقم «٦٣» للجمعية العامة للأمم المتحدة أكدوا فيه على أهمية ضمان احترام سيادة ووحدة السودان وسلامة أراضيه، كما رحب البيان بتشكيل اللجنة الوزارية الخاصة بالمبادرة العربية حول دارفور، وقرار منظمة المؤتمر الإسلامى القاضى بدعم هذه الجهود، كما أعربوا عن دعم جهود الاتحاد الإفريقي الهادفة لتطبيق المادة «١٦» من نظام روما الأساسى^(٣).

(١) د. عبده موسى، من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، مرجع سابق، ص ١٩٢-١٩٣.

(٢) انظر: البيان الصحفى لمجلس السلم والأمن الإفريقي حول البعثة المشتركة للمبعوثين الخاصين للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة إلى السودان ١٣ مارس ٢٠٠٧م، أديس أبابا، على موقع الاتحاد الإفريقي:

<http://www.africa-union.org>

- صحيفة إيلاف، الخرطوم، ١٨/٢/٢٠٠٨م.

(٣) تجدر الإشارة إلى أن مواقف الدول الإفريقية مرتبكة بشأن قرار المحكمة الجنائية الدولية، ولاسيما أن الرؤساء=

وتجدر الإشارة إلى أن رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي جان بينغ أعلن أن مذكرة التوقيف التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية بحق الرئيس السوداني عمر البشير (تهدد السلام في السودان)^(١)، وتضمن البيان الختامي الصادر عن القمة الدورية لرؤساء دول وحكومات الاتحاد التي عقدت بمدينة سرت (الجمهورية الليبية) في (يوليو) ٢٠٠٩م تعبير المشاركين عن أسفهم لتجاهل مجلس الأمن لطلب الاتحاد الإفريقي بشأن تأجيل الإجراءات التي اتخذتها المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق بتوقيف الرئيس السوداني عمر البشير، وقرر الزعماء أنه في ضوء ذلك لن تتعاون الدول الإفريقية الأعضاء في تنفيذ المادة ٩٨ من ميثاق روما المنشئ للمحكمة، والخاصة بتوقيف الشخصيات السياسية في إفريقيا، كما أعرب الزعماء الأفارقة عن احتفاظهم بحقهم في اتخاذ أية إجراءات أو قرارات تعتبرها ضرورية لحفظ كرامة واستقلال وسيادة القارة الإفريقية، وهو القرار الذي لاقى ردود فعل غاضبة من جانب الكثير من المنظمات الإنسانية الغربية، وكذا حركات التمرد في إقليم دارفور، الأمر الذي اقتضى إصدار رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي بيان رد على الانتقادات التي وجهت إلى هذا القرار، وعلى الرغم من الموقف الجماعي الرسمي للدول الإفريقية على صعيد منظمة الاتحاد الإفريقي برزت على السطح بوادر انشقاق وخلاف بشأن تعارض التزامات الدول الموقعة على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية بميثاق المحكمة والتزامها بقرار الاتحاد الإفريقي^(٢).

=الأفارقة يخافون من ملاقة المصير نفسه، حيث تتشارك النظم الإفريقية مع النظم العربية والإسلامية في رفض الموافقة على قرار توقيف الرئيس السوداني، فعلى الرغم من ميراث التوترات والخلافات بين السودان والكثير من دول الجوار، فإن قرار المحكمة الجنائية وحد موقف تلك الدول تجاه السودان، خشية أن تكون تلك الدول هي القربان التالي لسيف المحكمة، انظر:

د. محمد عاشور، المحكمة الجنائية الدولية والسودان، مرجع سابق، ص ٧٣.

– متابعة ردود الأفعال على اتهام البشير من قبل محكمة الجنايات الدولية، موقع السودان أون لاين، ٩٠ ديسمبر ٢٠٠٨م:
<http://www.sudaneseonline.com/cgi-bin/sdb/2bb.cgi?seq=msg&board=151&msg=125247>

(١) د. محمد عاشور، «المحكمة الجنائية الدولية والسودان»، مرجع سابق، ص ٤٤.

(٢) تجدر الإشارة إلى أن بتسوانا أعلنت أن القرار الصادر عن الاتحاد الإفريقي لم يأخذ حقه من الدراسة والبحث وأن الدول الإفريقية وقعت حرجاً من الدولة المضيفة لبيبا، التي بذل رئيسها جهده لتميرر القرار بالتوافق العام لا التصويت، وأن دولة بتسوانا الموقعة على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية ستلتزم بقرار المحكمة بتوقيف الرئيس السوداني عمر البشير حالة نزوله بأراضيها. انظر: =

خلاصة القول إنه بالرغم من الجهود الحثيثة التي قام بها الاتحاد الإفريقي فإن قدراته وفعاليتها لم ترق لمستوى التوقعات التي ولدها الفكر الجديد الذي عكسه البيان التأسيسي للاتحاد الإفريقي، غير أنه لا يمكن إسناد القصور إلى عوامل الضعف الداخلية في الاتحاد الإفريقي أو منهجيته أو قدراته وحدها، بل يعود ذلك في جزء منه إلى الطبيعة المعقدة للمشكلة، والتي أخذت تزداد مع مرور الوقت^(١).



= د. محمد عاشور، «المحكمة الجنائية الدولية والسودان.. جدل السياسة والقانون»، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، العدد ٢٨ خريف ٢٠١٠م.

http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/political_28_125-134%20mhamad%20ashour.pdf

(١) انظر:

- «أزمة دارفور.. التداعيات والحلول»، جريدة الشروق السودانية:

http://www.ashorooq.net/index.php?option=com_content&view=article&i

المبحث الثاني

دور جامعة الدول العربية

استطاعت الحكومة السودانية أن تحقق نجاحا في أن تقنع الأنظمة العربية بضرورة مسانبتها للوقوف أمام التدخل الأمريكي الغربى المسئول - حسب رؤيتها- عن أزمة دارفور، والتي تدفع فى النهاية إلى تغيير الهوية العربية الإسلامية للسودان، ولا يمكن إغفال أنه قد سهل مهمة الحكومة السودانية أن خطر التدخل الدولى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية أصبح يمثل عامل تهديد لكل الأنظمة فى المنطقة العربية بدرجات متفاوتة^(١).

ومن أبرز الآليات التى اتخذتها الجامعة العربية:

أوفد الأمين العام للجامعة العربية بعثة لتقصى الحقائق فى دارفور فى الفترة من ٢٩ إبريل إلى ١٥ مايو ٢٠٠٤م^(٢)، حيث قامت البعثة بزيارات ميدانية فى الإقليم، وتفقدت الأوضاع فى مخيمات اللاجئين، كما زارت إثيوبيا، وعقدت لقاءات مع رئيس الاتحاد الإفريقى، ورئيس مجلس السلم والأمن الإفريقى، ومسئولى وكالات الإغاثة، وعقب عودتها، رفعت البعثة تقريرها إلى مجلس الجامعة، وفى الدورة غير العادية على المستوى الوزارى التى عقدت فى ٨ أغسطس ٢٠٠٤م، تدارس مجلس الجامعة تقرير بعثة تقصى الحقائق^(٣)، حيث أصدرت سكرتارية جامعة الدول العربية تعليقا جاء فيه:

(١) أ.د. إجلال رأفت، «أزمة دارفور وأبعادها السياسية والثقافية»، مرجع سابق، ص ١٦٧.

(٢) لمزيد من التفاصيل بشأن البعثة انظر:

- سمير حسنى، «جامعة الدول العربية وأزمة دارفور»، فى «دارفور الأزمة والأبعاد»، مجلة الدراسات العليا، أكاديمية الدراسات العليا، ديسمبر، طرابلس، ٢٠٠٤، ص ٢٣١-٢٣٥.

- الأمين العام يتلقى تقرير وفد الجامعة العربية الذى زار دارفور، موقع جامعة الدول العربية، (١٩/٥/٢٠٠٤):
http://www.arableagueonline.org/las/arabic/details_ar.jsp?art_id=2665&level_id=154

(٣) انظر:

- سمير حسنى، زيد الصبان، «اتفاق دارفور للسلم ودور الجامعة العربية»، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٦٥، المجلد ٤١، يوليو القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١٥٠.

- يسرا صلاح، مرجع سابق، ص ١٩١-١٩٣.

أ - أقر تقرير البعثة بوجود انتهاكات لحقوق الإنسان تقوم بها جماعة «الجنجويد»، كما أشار إلى انضمام عناصر كثيرة من هذه الجماعة إلى الجيش السوداني في أعقاب الاستنفار الأمني الذي دعت إليه الحكومة لمواجهة حركات التمرد، وهو ما ترتب عليه استفادة هذه الجماعة من تسليحها من قبل الجيش للقيام بانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ضد المدنيين من القبائل الإفريقية»^(١).

ب - تقرر في هذا الاجتماع مشاركة الدول العربية الأعضاء في الاتحاد الإفريقي في دعم بعثة مراقبة وقف إطلاق النار في دارفور.

وأشار التقرير إلى أن الأطراف التي التقت بها البعثة أبرزت أهمية تدخل الجامعة العربية في جهود حل هذه الأزمة لقدرتها على لعب دور يسهم في محاصرة هذه الأزمة، وحلها ومنع تفاقمها مع أطراف الوساطة (تشاد - الاتحاد الإفريقي - الأمم المتحدة) بالوسائل السياسية الممكنة خاصة، وأن أية جهود لتسوية الأزمة دون وجود بعد عربي فاعل فيها ستكون ناقصة، وحذر التقرير من خطورة امتداد مثل هذه الأزمة إلى دول التماس العربي الإفريقي بشكل قد يهدد استقرار المنطقة، كما قدم التقرير توصيات لعمل عربي مشترك لمواجهة الاحتياجات الإنسانية في هذه المنطقة، وأكد على أهمية استمرار الجهود السياسية الهادفة إلى التوصل إلى تسوية سلمية شاملة تحفظ وحدة الأراضي السودانية وتحقق الأمن والاستقرار في المنطقة برمتها^(٢).

وتجدر الإشارة إلى أن الجامعة العربية قررت دعم الحكومة السودانية ومدها بالوسائل اللوجستية والحراك الدبلوماسي لمساعدتها على اجتياز الأزمة، وقد اتضح ذلك الموقف جليا في القمة العربية التي عقدت في القاهرة عام ٢٠٠٤م، وقد تأسس هذا القرار بناء على التقرير المقدم إلى جامعة الدول العربية من البعثة التي أرسلتها إلى دارفور^(٣).

«أما على صعيد مفاوضات السلام فلا يمكن إغفال دور الجامعة العربية في محاولة إعطاء دفعة جديدة وحاسمة للمفاوضات الجارية في العاصمة النيجيرية أبوجا ٢٠٠٤م حول تسوية الوضع في إقليم دارفور السوداني، حيث شارك كل من مندوبي الجامعة

(١) د.إجلال رأفت «الأزمة في دارفور.. الأسباب...»، مرجع سابق، ص ٣٩.

(٢) الأمين العام يتلقى تقرير وفد الجامعة العربية الذي زار دارفور، موقع جامعة الدول العربية، ٢٠٠٤/٥/١٩: http://www.arableagueonline.org/las/arabic/details_ar.jsp?art_id=2665&level_id=154

(٣) أ.د. إجلال رأفت «أزمة دارفور وأبعادها السياسية والثقافية»، مرجع سابق، ص ١٦٨.

العربية والأمم المتحدة والولايات المتحدة وبريطانيا، كما تقرر اختيار المستشار زيد الصبان ممثل الجامعة العربية في المفاوضات رئيسا لمجموعة الشركاء الدوليين التي تضم وفود الجامعة والأمم المتحدة والاتحاد الأوربي والولايات المتحدة^(١)، وقد أعرب عمرو موسى الأمين العام للجامعة العربية - السابق - عن ثقته بأن الاتفاق سينتهي أعمال العنف، ويحقق الاستقرار، ويطلق عملية إعادة البناء وتنمية إقليم دارفور مطالباً المجتمع الدولي بتقديم الدعم اللازم لتنفيذ الاتفاق ولعملية التنمية الاقتصادية في الإقليم^(٢).

أما بالنسبة لموقف الجامعة العربية تجاه قرار المحكمة الدولية فقد برز موقف الجامعة العربية من خلال الاجتماع الطارئ لوزراء خارجية الدول العربية الذي دعا له السودان، والذي انعقد في يوم ١٩ يوليو ٢٠٠٨م، حيث أكد الاجتماع في بيانه الختامي على احترام سيادة السودان ووحدة أراضيه ودعم مساعي تحقيق السلام والوفاق الوطني، كما أكد على التضامن مع السودان، وعدم قبول الموقف غير المتوازن للمدعى العام، وأكد كذلك على أهلية القضاء السوداني واستقلالته، وطلب من مجلس الأمن تحمل مسؤوليته في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وإعطاء الأولوية لإنجاز التسوية السياسية في دارفور^(٣).

(١) انظر:

مجموعة عمل مصغرة لحسم الخلاف بين الحكومة السودانية تضم الجامعة العربية والأمم المتحدة وأمريكا وبريطانيا، جريدة الأهرام، ١٢-١٢-٢٠٠٥م، العدد ٤٣٤٧٠:

<http://www.ahram.org.eg/Archive/2005/12/12/ARAB7.HTM>

- الأمين العام يتوجه إلى أبوجا لحضور افتتاح المفاوضات بين الحكومة السودانية وحركات التمرد في دارفور، موقع جامعة الدول العربية:

http://www.arableagueonline.org/las/arabic/details_ar.jsp?art_id=2890&level_id=154

- معتز الفجيري، «أوجه الإنكار العربي لمأساة دارفور.. إنها معاييرنا المزدوجة»، جريدة الحياة، (لندن: ٧ يناير ٢٠٠٨م).
سمير حسنى، زيد الصبان، مرجع سابق، ص ١٥١.

(٢) لمزيد من التفاصيل انظر:

<http://www.Darfur.and.Arab.league.Washington.institute.August28.2006>

<http://www.Washington.institute.org>

- الأمين العام للجامعة الدول العربية يرحب باتفاق السلام في إقليم دارفور، موقع جامعة الدول العربية، (٦/٥/٢٠٠٦م):

http://www.arableagueonline.org/las/arabic/details_ar.jsp?art_id=4116&level_id=944

(٣) متابعة ردود الأفعال على اتهام البشير من قبل محكمة الجنايات الدولية، موقع سودان أون لاين، ٩ ديسمبر ٢٠٠٨م:

<http://www.sudaneseonline.com/cgi-bin/sdb/2bb.cgi?seq=msg&board=151&msg=1252474570>

وفى إطار الجهود التي اتخذتها الجامعة تجاه أزمة دارفور تم تشكيل المبادرة القطرية بناء على القرار الصادر عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في سبتمبر ٢٠٠٨م إبان أزمة المحكمة الجنائية الدولية^(١).

وتجدر الإشارة إلى أنه حدث تنسيق في الجهود بين كل من الولايات المتحدة وفرنسا مع الجامعة العربية من أجل إنجاح مبادراتها التي تقودها قطر، وفي هذا السياق قام المبعوث الأمريكي الخاص إلى السودان ريتشارد وليامسون مع المبعوث الفرنسي عيسى مارو، والذي اختارته الحكومة الفرنسية من أصل عربي لتولى ملف مفاوضات الدوحة بين الخرطوم والحركات المسلحة في دارفور^(٢).

أما على الصعيد الإنساني فقد أعلن السيد عمرو موسى الأمين العام للجامعة في ٣٠-١٠-٢٠٠٧م أن إجمالي التعهدات والتبرعات في مؤتمر دعم الأوضاع الإنسانية في دارفور بلغ نحو ربع مليار دولار ستخصص لمشروعات إعادة إعمار الإقليم من خلال بناء مدارس ومستشفيات، ومدارس وسدود وغيرها.

(١) أكرم حسام عبد الرؤوف، «المبادرة القطرية لحل أزمة دارفور»، ملف الأهرام الاستراتيجي، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد ١٦٧، ، نوفمبر، القاهرة ٢٠٠٨م، ص ١٢٩-١٣٠.

(٢) عيسى مارو هو خبير في الشؤون السودانية لتولى ملف المبادرة العربية وهو دبلوماسي نشط عمل في وقت سابق بالسودان، قنصلا عاما، وانتقل للعمل في المملكة العربية السعودية، وتسلم عددا من المهام فيها لفتنتين متباعدتين، وكلف بإدارة ملف السودان من قبل الخارجية الفرنسية، وتم تكليفه من قبل قصر الإليزيه لمتابعة ملف المبادرة القطرية.. انظر: -جهود أمريكية فرنسية لإنجاح مؤتمر الدوحة بشأن دارفور.. وإدانة للجيش السوداني، جريدة الشرق الأوسط، العدد ١٠٩٥٢، ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٨.

ولمزيد من التفاصيل بشأن المبادرة القطرية.. انظر:

«واشنطن تفضل قطر في الوساطة لأزمة دارفور»، صحيفة صدى الأحداث السودانية، بتاريخ ٢٢ أغسطس ٢٠٠٩م:

<http://www.sadaalahdas.com/news.php?action=show&id=3327>

- نص اتفاق توقيع وثيقة التفاهم بين الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة في الدوحة، الموقع الرسمي لسلام

دارفور، وزارة الخارجية القطرية، الجولة الأولى ١٠-١٧ فبراير ٢٠٠٩م، ١٧ فبراير ٢٠٠٩م:

http://www.qatar-conferences.org/darfur/news_website_details.php?id=35

- توقيع وقف إطلاق النار بين الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة، الاجتماع التشاوري مع الحركات المسلحة

والمجتمع المدني في دارفور، الموقع الرسمي لسلام دارفور، وزارة الخارجية القطرية، ١٨ يناير ٢٣ فبراير ٢٠١٠م.

http://www.qatar-conferences.org/darfur2/news_website_details.php?id=32

<http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=495908&issueno=10952>

وفى هذا السياق أوضح مفوض العون الإنسانى السودانى سليمان عبدالرحمن أن الدول العربية قدمت ٤٨ مليون دولار، تم استغلالها فى تنفيذ العديد من المشروعات، من بينها مراكز صحية ومدارس ومياه فى إقليم دارفور، بجانب ٢٥ قرية نموذجية^(١).

خلاصة القول إن المنظمات الإقليمية لعبت دورا فعليا تجاه أزمة دارفور، وتمثلت فى الاتحاد الإفريقى، وجامعة الدول العربية، ومدى تأثير الولايات المتحدة والقوى الأوروبية فى معالجتهم للأزمة، ولاسيما أن جهود كل من الاتحاد الإفريقى وجامعة الدول العربية تجاه الأزمة لم تتم بشكل منفرد، وإنما بالتعاون والتنسيق مع الجهود الدولية، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية والتي أسهمت فى تفعيل جهودها تجاه أزمة دارفور.



(١) موسى: ٢٥٠ مليون دولار إجمالى تعهدات مؤتمر دعم الأوضاع الإنسانية بدارفور، موقع جامعة الدول العربية، ٢٠٠٧/١٠/٣٠ م:

http://www.arableagueonline.org/las/arabic/details_ar.jsp?art_id=5255&level_id=944

الخاتمة

تناول الكتاب العديد من الموضوعات ومنها أسباب اندلاع أزمة دارفور، فقد انقسم إلى عدة مباحث، المبحث الأول عرض دور العوامل البيئية في اندلاع الأزمة من خلال موجات الجفاف والتصحر والصراع القبلي على الموارد، وأما المبحث الثاني فتناول دور العوامل الاجتماعية من خلال استعراض بنيوية المجتمع في دارفور، وأسباب النزاعات القبلية، أما المبحث الثالث: فأوضح دور العوامل الاقتصادية من خلال عدة محاور: ومنها إهمال الحكومات المتتالية لإقليم دارفور والصراع حول ملكية الأرض والحواكير وديار القبائل، والصراع بين الرعاة والمزارعين على الموارد، وأخيرا النهب المسلح، وأبرز المبحث الرابع دور العوامل السياسية في اندلاع الأزمة، وتناول التاريخ السياسي لإقليم دارفور، ومراحل تطور أزمة إقليم دارفور، وأخيرا حركات التمرد في إقليم دارفور.

وتوصلت الباحثة إلى أن الأزمة في دارفور لها أبعاد متعددة، فقد بدأت في صورة مواجهات قبلية حول الموارد الطبيعية بسبب الظروف الطبيعية القاحلة، ثم اكتسبت طابعا عرقيا بسبب عوامل عديدة، من بينها سياسات الحكومة السودانية، وأخيرا تحولت إلى تمرد مسلح تقوده حركات سياسية رفضت التهميش وطالبت بالمشاركة في السلطة والثروة. وتجدر الإشارة إلى أن بعض الخبراء السودانيين، ومن بينهم د. حيدر إبراهيم مدير مركز الدراسات السودانية يصف مشكلة دارفور بأنها جزء من مشكلة الفشل السياسي السوداني في إقامة الدولة الوطنية، وإنجاز التنمية المتسامية والعدالة على مستوى القطر، فهي مشكلة تنموية وسياسية، أي حرمان مواطني تلك المناطق من المشاركة الفعلية في السلطة والثروة.

وتناول الفصل الثاني دور الأطراف الدولية تجاه أزمة دارفور حيث وجدت الولايات المتحدة في تدخلها في الأزمة فرصة مناسبة لفرض أجندتها الخاصة على السودان، تلك الأجندة التي تعكس مصالحها السياسية، سواء على الصعيد الخارجي أو الداخلي، بالإضافة إلى المصالح الاقتصادية، ولهذا دأبت الولايات المتحدة الأمريكية مع حلفائها على التحرك باتجاه تدويل أزمة دارفور، من خلال التركيز على المحاور التالية:

١ - المحور الأول: تمثل في الضغوط الدبلوماسية، التي أسفرت عن نقل الملف إلى

مجلس الأمن، والذي أصدر العديد من القرارات التي تحذر من خطورة الموقف، وينذر الخرطوم بعقوبات صارمة، بل بتدخل دولي في الإقليم.

٢- **المحور الثاني:** اتخاذ الولايات المتحدة إجراءات انفرادية لمحاصرة السودان اقتصادياً، حيث اشتمل قانون سلام دارفور على بند كامل، يدعو لفرض عقوبات اقتصادية على السودان، ويدعو إلى تجميد أرصدة الحكومة السودانية أو مسئوليتها، أو الشركات التابعة لها، أو لحزب المؤتمر الوطني الحاكم في السودان.

٣- **المحور الثالث:** ضغوط منظمات حقوق الإنسان لإرسال فرق تقصى الحقائق، ليصبح الموقف في دارفور متصدر للاهتمام الدولي، ويفوق في خطورته دمار العراق لصرف الاهتمام بالهزيمة الأمريكية في العراق.

٤- **المحور الرابع:** الإعلام الأمريكي الذى حرك ملف أحداث دارفور بالترويج لسياسات وممارسات الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في التعامل مع تلك الأزمة، مع التركيز على تصوير الأزمة على كونها أزمة إنسانية كبيرة.

ومن الملاحظ أنه منذ مجيء الإدارة الديمقراطية الجديدة بقيادة الرئيس باراك أوباما في يناير ٢٠٠٩م أعلن الاستراتيجية الجديدة تجاه السودان في ١٩ أكتوبر ٢٠٠٩م، من خلال ثلاثة محاور أساسية:

أ - السعى إلى النهاية للنزاع وانتهاك حقوق الإنسان والإبادة في دارفور.
ب - تطبيق اتفاقية السلام بين الشمال والجنوب من أجل خلق إمكانية السلام البعيد الأمد.

ج - العمل بشدة على ضمان عدم توفير السودان مأوى للإرهابيين الدوليين.
وللهولة الأولى يمكن القول إن الاستراتيجية الجديدة قد جاءت كحل وسط بين الطرفين اللذين كانا يختلفان حولها داخل الإدارة، هيلارى كلينتون وزيرة الخارجية، وسوزان رايس السفيرة فى الأمم المتحدة فى الجانب المتشدد، والجنرال المتقاعد سكوت جريشن مبعوث أوباما الخاص للسودان فى الجانب الآخر، حيث شملت مزيجاً من الضغوط والحوافز لحث حكومة الخرطوم على إحلال السلام فى إقليم دارفور المضطرب وتسوية النزاعات مع حكومة جنوب السودان ذات الاستقلال الذاتى والقيام بتعاون أكبر مع حكومة الولايات المتحدة فى وقف الإرهاب الدولى.

ويلاحظ أنه انتقلت الحكومة الأمريكية - وفقا لهذه الاستراتيجية - من آلية الضغوط المستديمة على حكومة السودان لتنفيذ ما تطلبه منها إلى آلية استعمال سياسة «العصا والجزرة» فى آن واحد، وذلك عبر آلية تقديم حوافز لما يحرز من تقدم فى تحقيق السلام والأمن والعدالة، أو فرض عقوبات فى حالة التراجع عن تلك الأهداف.

ومن جانب آخر يلاحظ أن دور الأطراف الدولية تجاه أزمة دارفور، منقسم إلى محورين، الأول: المؤيد للسياسة الأمريكية، وتمثله القوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وتسانده كل من فرنسا وبريطانيا ودول الاتحاد الأوروبى بصفة عامة، وإسرائيل بصفة خاصة، أما المحور الثانى: المعارض للسياسة الأمريكية، وتمثله كل من (روسيا والصين)؛ حيث اتخذت الدولتان موقفا معارضا تجاه أية إجراءات تصعيدية فى الشأن السودانى؛ للحيلولة دون خروج الأمر عن نطاق نفوذهما وسيطرتها.

وأما الفصل الثالث فركز على دور المنظمات الإقليمية تجاه أزمة دارفور التى لعبت دورا فعليا تجاهها، وتمثلت فى الاتحاد الإفريقى، وجامعة الدول العربية، ومدى تأثير الولايات المتحدة والقوى الأوربية فى معالجتها للأزمة، ولاسيما أن جهود كل من الاتحاد الإفريقى وجامعة الدول العربية تجاه الأزمة لم تتم بشكل منفرد، وإنما بالتعاون والتنسيق مع الجهود الدولية، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية التى أسهمت فى تفعيل جهودها تجاه أزمة دارفور.

وقد أسفرت الدراسة عن عدد من النتائج ومنها:

أولاً: أسفرت أزمة دارفور عن وجود عدد كبير من المنظمات الأجنبية فى أوساط معسكرات اللاجئين السودانىين (الدارفورىين)، ويبدو أن هناك نوعا من السيطرة لهذه المنظمات على كافة الأوضاع وجميع الأنشطة داخل المعسكرات، فعلى الرغم من الدور الذى تدعى هذه المنظمات القيام به فى احتواء أزمة دارفور، فإن هذا لا يخلو من مهام مستترة عديدة تسعى تلك المنظمات إلى القيام بها، إما خدمة لتوجهات دول محددة ولمصالحها، أو خدمة لمؤسسات دينية معينة.

ثانياً: يلاحظ على الرغم من تعدد جهود التسوية السياسية لأزمة دارفور من اتفاق أبشى، ثم أبوجا تحت إشراف الاتحاد الإفريقى ثم تلته سرت، والتى تواصلت بأسرها مرورا بمحطات أخرى فى أنجمينا وطرابلس وأديس أبابا، فهناك ملاحظتان بشأنهما:

أ - إن الخيط الذى يربط كل المراحل جميعا، ويفسر عدم القدرة على إحداث اختراق واضح نحو الحل السياسى يتمثل فى الخلافات داخل حركتى التمرد والانشقاقات الداخلية فى كل منهما، مما أدى إلى غياب الرؤية السياسية أو الموقف التفاوضى المتماك، وأحيانا غياب هيكل محدود للوفود المفاوضة، الأمر الذى تمثل فى تغيير المفاوضين باستمرار، وعدم اتفاق أعضاء الوفد الواحد مع بعضهم البعض، والطعن فى شرعية تمثيلهم من الأجنحة المناوئة لهم، فضلا عن اختلاف القاعدة الاجتماعية القبلية، واختلاف تحالفاتها الداخلية والإقليمية تبعاً لذلك، مما أثر على مواقعها التفاوضية.

ب - تعدد الأدوار والفاعلين فى ساحة التفاوض، برغم اختلاف حجم الأدوار وطريقة عملها بشكل مباشر وغير مباشر، حيث إن الأجنحات الإقليمية والدولية أثرت على تطور المشكلة واتجاهاتها وأحدثت قدرا من الإرباك؛ لأنها لا تعمل بشكل متساو بطبيعة الحال.

ثالثا: إن كانت الحكومة السودانية تتحمل قدرا من المسؤولية لعدم اهتمامها بتنمية الأقاليم المهمشة، وعدم توزيع الثروة والسلطة بشكل عادل؛ فإن ذلك لا يعفى الحركات المسلحة من المسؤولية عن تصعيد القتال، وتشريد المدنيين، وانتهاكات حقوق الإنسان؛ فقد استغلت هذه التنظيمات انشغال الحكومة بمفاوضاتها مع الحركة الشعبية، ووجود مناخ دولى غير متعاطف مع الحكومة السودانية لتصعيد القتال، وبرغم استجابة الحكومة وإعلانها الاستعداد لتقاسم السلطة والثروة، انشغلت هذه التنظيمات بالصراعات داخلها على السلطة لتجعل طريق السلام محفوقا بالشكوك.

رابعا: إن النهج التصعيدى الذى تبنته الولايات المتحدة تجاة أزمة دارفور ستكون له انعكاسات مستقبلية تجاه باقى الأقاليم فى السودان على اتباع النهج نفسه، ولاسيما أن هناك عدة أزمات أخرى تنتظر دورها للخروج من عقالتها، سواء كان ذلك فى الشرق، أو فى أقصى الشمال، أو فى المناطق الحدودية بين شمال وجنوب السودان، مثل ولايتى النيل الأزرق وجنوب كردفان، وذلك استنادا لدعم مماثل من جانب القوى الكبرى التى لها مصالح استراتيجية واقتصادية فى السودان، ومحصلة كل ذلك التفكيك للدولة السودانية، وانفراط عقدها إلى مجموعة من الدويلات الصغيرة.

وأخيرا يقترح عدد من التوصيات كالتالى :

(١) ضرورة أن تكون هناك مراكز بحثية فى الوطن العربى والقارة الإفريقية متخصصة فى الدراسات السياسية والاقتصادية، تعمل على تقديم المعلومات بالشكل الصحيح، وفى الوقت الصحيح لمواقع اتخاذ القرار بغية ترجمتها إلى قرارات ومواقف وسياسات، حتى يستطيع صناع القرار الاستفادة من مراكز الفكر من أجل الحصول على النصائح والاستشارات بشأن قضايا السياسة الخارجية والمحلية.

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من تواجد مراكز فكرية وبحثية فى الجامعات متخصصة بالقارة الإفريقية والسودان، فإنها تحتاج إلى تدعيم الدول العربية والإفريقية حتى نستطيع مواجهة الأزمات التى تندلع فى القارة الإفريقية.

(٢) ضرورة قيام حكومات الدول العربية - فرادى أو خلال جامعة الدول العربية- بدعم وحدة السودان عن طريق تنمية إقليم دارفور، والذى تعرض للتهميش من جانب الحكومات السودانية المتتالية.

(٣) ضرورة قيام الدول العربية والإفريقية بدعم المنظمات الإقليمية ماليا وفنيا حتى تستطيع أن يكون لها دور فاعل ومستقل تجاه الأزمات التى تتعرض لها، بدون انتظار الدعم المالى من الدول الغربية.

(٤) ضرورة دعم إقليم دارفور اقتصاديا حيث يعد العامل الاقتصادى أحد العوامل المهمة والرئيسية، للتغلب على العديد من المشكلات، التى يعانى منها إقليم دارفور، وانطلاقا من ذلك يقترح عدة آليات لتدعيم التنمية الاقتصادية فى إقليم دارفور ومنها:

أ - أن يتم توزيع عائد الثروات الطبيعية بنسبة السكان، والاهتمام بالتنمية البشرية، وأن يتم وضع خرائط استثمارية ملزمة لتوجيه الاستثمار فى السودان، بما يراعى عدالة توزيع الفرص الاستثمارية.

ب - إعادة دراسة أسلوب توزيع الحواكير للزراع المقيمين والمراحييل لرعاة الرحل فى ضوء اتفاق مصالح القبائل، مع الأخذ فى الاعتبار العادات المتوارثة لأبناء الإقليم قبل الدراسات العلمية أو الاقتصادية التى تتعارض مع طرق الدارفوريين فى الزراعة والرعى.

ج - سرعة تدريب المواطنين على بعض الأنشطة الاقتصادية الأخرى بخلاف الزراعة والرعى، وبخاصة التصنيع الزراعى كمخرج لجمود الأنشطة الاقتصادية التى أدت إلى

انتشار الفقر والبطالة بدارفور، من خلال تحديث وسائل الإنتاج الزراعى والحيوانى.
ومحاربة الجفاف والتصحر.

د - تركيز الاهتمام على إعمار إقليم دارفور والبدء بإعطاء الأولوية لمشروعات البنية الأساسية، واستكمال المشروعات التنموية التى توقفت بسبب الأزمة فى الإقليم.
هـ - قيام الجمعيات الأهلية الإقليمية بجهود أكبر، سواء فى (التوعية، التعليم، الخدمات الصحية)، فهى قادرة على تحقيق ما تعجز عنه الحكومات، فضلا عن مواجعتها لزحف المنظمات الأهلية القادمة من خارج القارة، والتى تعمل بصورة موجهة أو لتحقيق أهداف خاصة قبل مصلحة أبناء الإقليم.

(٥) ضرورة الانتهاء من ترسيم الحدود بين السودان وجنوب السودان وحسم تبعية المناطق المتنازع عليها من خلال المفاوضات بين الجانبين لحل المشاكل العالقة كافة بما فى ذلك مشكلة نقل وتصدير النفط الجنوبى، ومشكلة إقليم أببى الغنى بالنفط.
(٦) الإسراع فى إصلاح النظام السياسى السودانى، ولاسيما فى ظل الظروف الراهنة التى يمر بها السودان، من خلال معالجة المشكلات التى تؤثر على الاستقرار السياسى لمواجهة مخططات الانقسام والتشردمات الداخلية، وهذا لن يتم إلا من خلال توافق شعبى ورسى، ولاسيما بعد إعلان تحركات المعارضة نيتها الإطاحة بنظام البشير.

□□□